بأقلامهم

بقلم
مسعود ابوذياب*

السلم الأهلي بين الواقع والمرتجى

يعتبر مفهوم السلم الاهلي من ابرز القضايا التي رافقت البشرية والمجتمعات الانسانية القديمة، على اختلافها، من خلال وضع ضوابط تحكم سلوك الانسان وتصرفاته فيها، بعد ان سادت شريعة الغاب، جراء مخاطر الغزوات والحروب والنزاعات التي هددت تماسك بنيان المجتمعات الداخلية، وعرّضتها في مجملها الى جملة اهتزازات واثار مدمرة على الصعد كافة.

شكل مفهوم السلم الاهلي النقيض الواضح والصريح للمنطق التي عاشت معه الانسانية في الزمن الغابر على قاعدة ان "القوة تنشئ الحق وتحميه". الامر الذي فتح المجال امام عمليات الانتقام والاعتداء على كرامات الناس بلا رحمة، ما يدل بقوة على ان العنف ليس ظاهرة حديثة، يعود تاريخها الى المجتمع الانساني الاول، كيف لا وان قابيل قتل اخاه هابيل، فالعنف لا يولد الا عنفا.

ان مفهوم السلم الاهلي يتماهى مع الفطرة السليمة وتعاليم الشرائع السماوية قاطبة، التي تؤكد بوضوح ان الاصل في الحياة احترام الانسان، والتعايش المشترك والسلم والتسامح. امام الحروب التي خلفت وراءها المشاهد المؤلمة والدامية، فكر الانسان جليا وتوصل الى قناعة تقضي بضرورة التوصل الى اطر تحكم سلوكه، وتهذبه تجاه كل ما يحيط به، ويكون لها كامل الاثر في التخلص من المعاناة، جراء استخدام العنف، وان يكون من شأنها توفير الحياة الكريمة التي يصان فيها كل ما يتعلق بشخصه، كأسرته وماله ومسكنه، ويعترف له فيها بمزاولة جملة الحقوق الانسانية التي لا يمكن للناس العيش من دونها سواسية. وهو ما كان في ما بعد، ويدل على ان القانون وسيادته والارادة الجماعية وحدهما القادران على تحقيق الهدوء والسلم الاهلي في كل المجتمعات التي تتوق وتتطلع الى الافضل، ورسم لوحة الامل في عيون المواطنين، وسيادة القانون هي تأمين حماية حقوق الانسان وحرياته بالنسبة الى الافراد والجماعات بشكل متساو من دون تمييز، كما تقتضي المساواة بينهم في العقاب بموجب نصوص القانون. وهي، بهذا المعنى، تحمي المواطنين من كل اجراء قهري او تعسفي، قد تتخذه في حقهم السلطات او الحكومات.

واذا نظرنا الى رزمة القوانين اللبنانية، نجد ان نصوصها تؤكد نبذ العنف وتجريم اللجوء اليه، وتعزيز سيادة القانون، وترسيخ حالة السلم الاهلي، وصون احترام حقوق الانسان، الخ... وهو ما يفهم من مجموع مواده المختلفة، الامر الذي يمكن معها ان نكرس حالة القيم الايجابية في مجتمعنا، بما يخدم الانسان والتنمية والمجتمع، ويمكننا من خلالها الوصول الى ما نريد. اذن، كما هو واضح، فان العلاقة تكاملية بين القانون والسلم في مفهومه الواسع.

ان نبذ العنف والاقتتال والفلتان والفوضى في حاجة اكيدة الى ثقافة وطنية، ورغبة حقيقية صادقة، وارادة قوية من كل اطراف العلاقة في مجتمعنا اللبناني. فالمواطن ملزم نبذ العنف وعدم اللجوء اليه في حسم اشكالياته مع الاخرين، والسلطة السياسية مطالبة بتعزيز حالة سيادة القانون واحترامه، واحترام حقوق الانسان وتعزيز مساعي الانتقال الى التداول السلمي للسلطة بالانتخابات والتعددية. وعلى المجتمع بمؤسساته ادراك حقيقة ان السلم الاهلي هو صمام الامان الاول. لذا فهو مسؤوليتنا جميعا، وهو المدماك الذي يبنى عليه مستقبل الحلم لاولادنا، ومعا نحو الضغط لجهة اعتماد خطة وطنية استراتيجية تهدف الى تعزيز حالة سيادة القانون والسلم الاهلي في الداخل اللبناني.

اخيرا، لن يستقر الامن الا بقيام دولة قوية والشعب لا يحميه الا فرض القانون، وما حدث في الاونة الاخيرة في بعض المناطق لا نريد ان يتكرر لأن الخاسر الاكبر دائما هو المواطن والابرياء.

* صحافي

ضيف العدد

بقلم الدكتور
نجم بوفاضل*

متى يُدرك الإنسان ذاته؟

يأتي الانسان الى الدنيا كائنا اجتماعيا، كما حدده ارسطو (384 - 322 ق. م.) في كتاب "السياسة"، ذلك ان الحياة، في مختلف اشكالها المادية والروحية، تستحيل عليه من دون وجود الاخر في حياته، وجودا مباشرا او غير مباشر. فهو، من جهة، يكن الفضل في وجوده لرغبة عند والديه في ان يثمر حبهما مخلوقا على صورتهما. ومن جهة اخرى، لا يدب في هذا الوجود الممنوح دبيب الحياة الا وقد بات جزءا لا يتجزأ من المنظومة الاجتماعية في مختلف اشكالها، اللغوية والثقافية والتربوية والاقتصادية والسياسية والدينية الخ... وان اختلف علماء النفس والاجتماع على تحديد مصدر هذا النزوع الانساني الى الحياة الاجتماعية، بين قائل بأنه غريزة يفطر الانسان عليها وقائل بأن الحاجات المادية والروحية تدفعه الى التواصل مع الاخر، يبقى المجتمع شرطا ملازما، لا يتحدد فيه شكل الحياة الجماعية وحسب، بل يطاول بصورة اساسية الشكل الذي يتخذه وجود الفرد في مسرى حياته والمعنى الذي ينطوي عليه هذا الوجود. فان ارتكن الى النزعة الفطرية واكتفى بها ليحدد بموجبها شكل المجتمع الذي ينخرط فيه، لن يجد سوى مجتمع مغلق، يشبه بالتمام المجتمعات القبلية او الطبقية او العرقية او الانعزالية بمختلف اشكالها الايديولوجية والدينية... وقد استفاض لوتشانو بليكاني (1939 - 2020)، عالم الاجتماع الايطالي، في كتابه "من المجتمع المقفل الى المجتمع المفتوح" (2002)، في تبيان السمات التي يتصف بها هذا النوع من المجتمعات. وهي سمات مَن لا يعرف، ولا يرغب في ان يعرف، غير ذاته؛ ولا يعترف، ولا يريد ان يعترف، الا بذاته؛ ولا يقبل، ولا يروق له ان يقبل، بغير ذاته؛ ذلك ان هذا الغير يبقى، وفق اعتباراته، غريبا ومغايرا ودخيلا وغامضا ووحشيا.

اما الارتكاز على التواصل مع الاخر لبناء المجتمع الذي يطيب للفرد ان يعيش فيه حياته، فيساهم مساهمة اساسية في توليد مجتمع منفتح، يشبه المجتمعات التي يؤدي فيها الفكر التعددي، في مختلف اشكاله المادية والفكرية، دورا تأسيسيا في بناء انظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، التي تعتمد الديموقراطية مبدأ من مبادئها، وتحترم حرية المعتقد والتفكير في جميع ميادينها، وتؤمن بالعيش المشترك والعيش الكريم لجميع ابنائها. وقد فصل كارل بوبر (1902 - 1994)، عالم الاجتماع النمساوي، الركائز التي يقوم عليها هذا النوع من المجتمعات في كتابه "المجتمع المفتوح واعداؤه" (1945). وهي الديموقراطية الليبرالية بجميع خصائصها، والعدالة الاجتماعية في مختلف مراتبها، والحرية بتعددية اشكالها.

لا يستطيع الانسان الفرد اذا ان يجد نفسه خارج المجتمع الذي يحيط به، ولا يكتسب وجوده معنى في معزل عن الحياة الجماعية المنخرط فيها، ولا يسعه بالتالي ان يدرك نفسه الا انطلاقا من هذا التكوين الاجتماعي الذي يتشكل في وجدانه ويتشكل وجدانه به. الا ان المجتمع، في المقابل، ليس تصورا مطلقا يسبق تكوينه وجود الفرد، ويفرض ذاته في التاريخ في معزل عن الافراد التي يتكون منها، ماديا بالتعايش الجسدي بين اعضاء المجتمع، نساء ورجالا وشيوخا واطفالا...، وروحيا بالانتاج الذي يمنح هذا الاجتماع المادي سمة يتميز بها عن سائر المجتمعات. ولا يعني ذلك ان الفرد يأتي الى التاريخ في صيغته الخالصة، اي كان التاريخ يبدأ معه. بل يعني ان سريان التاريخ المادي، كما وصفه هيغل (1770 - 1831) في "فينومينولوجيا الروح"، لا يتمظهر الا في الوعي الذي يتدرج به الروح من الوعي الفردي، مرورا بالوعي الجماعي (المتمثل بالقوانين والمؤسسات والدولة) وصولا الى الروح المطلق (الذي يتمثل بالفن والدين والدولة).

على هذا الاساس، ينبغي للانسان ان يدرك تمام الادراك ان المجتمع لا يمثل سوى "تجسيد تاريخي للروح" الفردي والجماعي، وهو التجسيد الذي يمنحه الهوية التي يتميز بها عن سائر المجتمعات، التي ينافسها في عملية التطور... فالمجتمع لا يتكون الا بالتزامن مع تكون الوعي في الفرد، ولا يتكون الوعي في الفرد في معزل عن الجماعة المنخرط فيها. وعليه، لا يسع الانسان الا ان يدرك مكانته في المجتمع، ويفهم دوره في تأسيسه، ويتمعن في الشكل الذي يرغب في ان يعيش فيه، ليدرك المعنى الذي ينطوي عليه وجوده. عندئذ يدرك انه ذات لا ترتضي لنفسها الا ما يليق بها، فلا تروق لها المذلة ولا المهانة ولا القهر ولا الهوان، ولا تستطيب الفقر والعوز والغم والاكتئاب، بل تجدّ وتكدّ كي يتوفر لها العيش الرغد، لتطيب لها الحياة فتتنعم بها.

* استاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية